الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

الهدف 17:
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

المؤشر 17.1.1 مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

وصف المؤشر: يتم اشتقاق المؤشر 17.1.1 باستخدام سلسلة أساسية لإطار عمل إحصاءات مالية الحكومة. يتم جمع سلسلة إيرادات هذه الإحصاءات الموضوعة من قبل إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي في الجدول ادناه من خلال استبانة البيانات السنوي المعياري. يتم تصنيف كل معاملة إيرادات بحسب ما إذا كانت من النوع الضريبي أو أي نوع آخر من الإيرادات. ومجاميع إيرادات إحصاءات مالية الحكومة هي عبارة عن عمليات جمع للإدخالات الفردية والعناصر المنتمية إلى هذه الفئة المحددة من التدفقات وتسمح بترتيب هذه البيانات بطريقة يمكن التحكم فيها ومفيدة من الناحية التحليلية. على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية هي مجموع التدفقات المصنفة كضرائب. من الناحية النظرية، فإن قيمة كل مجموعة من الإيرادات الرئيسة هي مجموع القيم لجميع العناصر المنتمية إلى الفئة ذات الصلة. سيتم اشتقاق سلسلة إحصاءات مالية الحكومة السنوية لرصد المؤشر من البيانات التي تبلغ عنها السلطات الوطنية (بالعملة الوطنية) والتي يتم الإعراب عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم اشتقاق الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي) من دون تطبيق التعديلات و / أو تقنيات الترجيح.

مجموع الإيرادات (الناتج المحلي الإجمالي%	من بينها: الضرائب						الإجمالي	من بينها: المساهمات الاجتماعية	من بينها: المنح	من بينها: الإيرادات الأخرى
	الضرائب على الدخل، الأرباح وأرباح رأس المال	الضرائب على الأجور والقوى العاملة	الضرائب على الأملاك	الضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	ضرائب أخرى				

مصدر البيانات: وزارة المالية

وحدة القياس: ريال سعودي (مليار)

مستوى تفصيل البيانات: وطني والقطاع

طرق الحساب: يتم دمج سلسلة إيرادات الحكومة المركزية للميزانية الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة التي يتم جمعها في الجدول ادناه من استبيان البيانات السنوي المقدم لجميع البلدان -مع سلسلة إنفاق الحكومة المركزية للميزانية) التنفيذ الفعلي للميزانية الرئيسة على "النفقات" بالإضافة إلى " صافي الاستحواذ على الأصول غير المالية "

آخر تحديث للبيانات: 2024

البند	الإيرادات الحكومية غير النفطية، والضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال، والضرائب على السلع والخدمات من مصادر مختلفة (مليار ريال سعودي)				
	2020	2021	2022	2023	2024
الإيرادات غير النفطية	369	403	411	458	502
الضرائب على الدخل والأرباح وأرباح رأس المال	18	18	24	39	32
الضرائب على السلع والخدمات	163	251	251	262	289

المؤشر 17.1.2 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية

وصف المؤشر: التعريف الدقيق للمؤشر هو نسبة إنفاق الحكومة المركزية في الميزانية المحلية الممولة من الضرائب. غالبًا ما تكون الحكومة المركزية للميزانية وحدة واحدة من الحكومة المركزية وتشمل الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية. عادة ما تتم تغطية هذا المكون للحكومة العامة من الميزانية الأساسية أو العامة. ويتم تنظيم إيرادات الحكومة المركزية للميزانية والنفقات والتحكم فيها من قبل وزارة المالية، أو ما يعادلها من حيث الأداء الوظيفي، من ناحية الموافقة على الميزانية من قبل الهيئة التشريعية. معظم الوزارات والإدارات والهيئات والمجالس واللجان والسلطات القضائية والهيئات التشريعية والكيانات الأخرى التي تشكل الحكومة المركزية للميزانية ليست وحدات مؤسسية منفصلة.

مصدر البيانات: وزارة المالية

وحدة القياس: مليار ريال سعودي

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: سيتم دمج سلسلة إيرادات الحكومة المركزية للميزانية الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة والتي يتم جمعها من خلال استبيان البيانات السنوي المقدم لجميع البلدان -مع سلسلة إنفاق الحكومة المركزية للميزانية) والتنفيذ الفعلي للميزانية الرئيسة (على "النفقات" بالإضافة إلى " صافي الاستحواذ على الأصول غير المالية. "

آخر تحديث للبيانات: 2024

ملاحظة: البيانات المتوفرة على المؤشر تعكس مجموع النفقات فقط.

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
مجموع النفقات (مليار ريال)	1,076	1,039	1,164	1,293	1,375

المؤشر 17.3.1 تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر متعددة للبلدان النامية

وصف المؤشر: المتحصلات الإجمالية السنوية للدول النامية من: أ. منح التنمية المستدامة الرسمية، ب. قروض التنمية المستدامة الرسمية الميسرة، ج. قروض التنمية المستدامة الرسمية غير الميسرة، د. الاستثمار الأجنبي المباشر، هـ. حشد التمويل الخاص (MPF) على أساس تجريبي، و. المنح الخاصة.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: مليار ريال سعودي، ونسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: يمكن تفصيل هذا المؤشر بحسب الجهة المانحة، أو البلد المتلقي، أو نوع التمويل، أو نوع المعونة، أو القطاع الفرعي، إلخ.

آخر تحديث للبيانات: 2024

ملاحظة:

1. تعبئة التمويل الخاص على أساس تجريبي: يشير إلى تدفقات الموارد الخاصة للأنشطة في البلدان النامية وتحشد هذه الموارد من خلال تدخلات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أو المؤسسات الثنائية للتمويل الإنمائي أو غيرها من الوكالات الثنائية أي التدخلات التي يمكن من خلالها إثبات العلاقة السببية المباشرة بين التدخل الرسمي والموارد الخاصة.
2. المنح الرسمية للتنمية المستدامة هي تحويلات نقدية أو عينية لا يتحمل المتلقي أي دين قانوني لقاء الحصول عليها.
3. الاستثمار الأجنبي المباشر: يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمارات التي تعكس مصلحة طويلة الأمد من قِّبل كيان مقيم في اقتصاد معين (مستثمر مباشر في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر) وتنطوي المصلحة الدائمة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة المتلقية لهذا الاستثمار المباشر، ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة هذه المؤسسة. وتعد الملكية المباشرة أو غير المباشرة لنسبة 10 في المئة أو أكثر من سلطة التصويت في مؤسسة مقيمة في اقتصادٍ معين من قِّبل مستثمر مقيم في اقتصاد آخر دليلاً واضحا على مثل هذه العلاقة، وفقا للتعريف المرجعي المفضّل للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - الطبعة 4 وعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المؤشر	2020	2021	2022	2023	2024
الاستثمار الأجنبي المباشر مليون سعودي ريال)	570,720	680,745	791,036	897,347	977,363

المؤشر 17.3.2 حجم التحويلات المالية (ريال سعودي)) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

وصف المؤشر: التحويلات الشخصية المستلمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي تدفق التحويلات الشخصية معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
تعويضات العاملين في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات الخاص بالبنك الدولي تحت حساب الدخل الاولي وهي (مدفوعات أو متحصلات) رواتب لغير المقيمين تشمل العاملين في المنظمات الدولية والسفارات.
مدفوعات التحويلات الشخصية تحت حساب الدخل الثانوي تشمل تحويلات العاملين المقيمين في المملكة لمساعدة عوائلهم.

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

وحدة القياس: (مليون) ريال سعودي

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: التحويلات الشخصية هي مجموع عنصرين محددين في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي: التحويلات الشخصية وتعويضات الموظفين. تُستخدم تقديرات خبراء البنك الدولي بشأن حجم بيانات التحويلات الشخصية لأغراض سد الثغرات. تُستخدم بيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التابعة للبنك الدولي، للتعبير عن المؤشر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

آخر تحديث للبيانات: 2024

البند	حجم التحويلات المالية (ريال سعودي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي				
	2020	2021	2022	2023	2024
التحويلات الشخصية	128,768	149,300	145,563	142,710	171,309
تعويضات العاملين المدفوعة	966	3,432	1,997	2,139	3,309
إجمالي التحويلات الشخصية وتعويضات العاملين المدفوعة	129,734	152,732	147,560	144,850	174,618
الناتج المحلي الإجمالي	2,879,817	3,684,979	4,646,532	4,569,692	4,640,737
نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.505	4.145	3.176	3.169	3.762

المؤشر 17.4.1 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات

وصف المؤشر: النسبة المئوية لخدمات الدين (مبدأ ومدفوعات الفائدة) لصادرات السلع والخدمات. تشير خدمات الديون المشمولة في هذا المؤشر إلى الدين العام والدين المضمون من قِبل الحكومة.

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

وحدة القياس: مليون ريال سعودي ونسبة مئوية

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: يقوم البنك الدولي بتجميع بيانات الدين الخارجي العام والمضمون من قبل الحكومة بناءً على دليل نظام الإبلاغ عن المدينين الصادر عن البنك الدولي بتاريخ كانون الثاني/ يناير 2000 والذي يحدد إجراءات الإبلاغ التي تستخدمها الدول. يتم توفير البيانات من قبل البلدان على أساس القرض مقابل القرض. يتم الحصول على بيانات "تصدير السلع والخدمات" من قاعدة بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات الخاصة بصندوق النقد الدولي ومن ثم تُسدّ بتقديرات موظفي البنك الدولي وفقًا للإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات ودليل الاستثمار الدولي (BPM6). يتم استخدام كلي المكونين للتعبير عن المؤشر من حيث النسبة المئوية.

آخر تحديث للبيانات: 2024

البند	السنة				
	2020	2021	2022	2023	2024
تكلفة الدين (مليون ريال)	14,451	17,759	17,364	29,676	44,647
صادرات السلع والخدمات (مليون ريال)	685,680	1,074,381	1,672,054	1,382,741	1,353,365
نسبة تكلفة الدين من صادرات السلع والخدمات	2.11	1.65	1.04	2.15	3.3

المؤشر 17.5.1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ أنظمة تشجيع الاستثمار لصالح البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً

وصف المؤشر: يقدم المؤشر عدد البلدان التي تبنت ونفذت أنظمة تشجيع الاستثمار للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً.
يمكن تعريف أنظمة تشجيع الاستثمار بأنها تلك الأدوات التي تهدف بشكل مباشر إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الخارجي أو الداخلي من خلال تدابير معينة تتخذها البلدان الأصلية أو المضيفة للاستثمار.

مصدر البيانات: وزارة الاستثمار

وحدة القياس: اتفاقيات

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: تتضمن طريقة الحساب المقترحة ما يلي في تجميع مؤشر الهدف 17.5.1 للتنمية المستدامة:

أ. البلدان المستهدفة لأنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي

تغطي منهجية المؤشر كلاً من:

- أنظمة تشجيع الاستثمار المحددة المستهدفة لأقل البلدان نمواً فقط.
- أنظمة تشجيع الاستثمار للبلدان النامية بشكل عام، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

يجب أن يشمل القياس أنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي التي لا تستبعد البلدان النامية. هذا النهج وحده يضمن الحصول على صورة كاملة لتشجيع الاستثمار الخارجي مع استفادة أقل البلدان نمواً، وهو ما يتماشى بشكل أفضل مع الهدف 17.5. وعلى النقيض من ذلك، فإن حصر البحث في أنظمة الترويج المحددة لأقل البلدان نمواً فقط من شأنه أن يؤدي إلى معلومات جزئية، لأن عدد أقل البلدان نمواً التي تتلقى الدعم من خلال أنظمة الترويج للاستثمار لجميع البلدان النامية من المرجح أن يكون أعلى بكثير من عدد أقل البلدان نمواً التي تستفيد من أنظمة الترويج الخاصة بأقل البلدان نمواً. لذلك، يتم تضمين كلا النوعين عند تحديد البلدان التي تبنت ونفذت أنظمة تشجيع الاستثمار للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

ب. أنواع أنظمة الترويج للاستثمار الخارجي

استناداً إلى المشاورات ودراسات الجدوى بشأن أنواع أنظمة الترويج للاستثمار التي ينبغي النظر فيها، يُقترح المنهجية التالية:

تستخدم البلدان وسائل مختلفة للترويج للاستثمار الأجنبي في الخارج (انظر "المفاهيم" أعلاه). وسوف يركز المؤشر 17.5.1 على أدوات الاستثمار القانونية، لأن المعلومات ذات الصلة متاحة للجمهور ـ بدرجات متفاوتة ـ عادة، وبالتالي يمكن تجميعها.

وتكون المعلومات المتاحة أقل شيوعاً بشأن الوسائل غير الرسمية وغير الرسمية للترويج للاستثمار الخارجي، مثل الخدمات الاستشارية. وسوف يختلف توافر المعلومات الموثوقة بشأن مثل هذه التدابير اختلافاً كبيراً بين البلدان. وبالتالي، فإن إدراج مثل هذه المعلومات من شأنه أن يعوق المقارنة الدولية للمؤشر.

ولكي يتم إدراج المؤشر ضمن عدد البلدان التي تبنت ونفذت أنظمة الترويج للاستثمار، فإن وجود نوع واحد على الأقل من أدوات الترويج (على سبيل المثال، نظام ضمان الاستثمار أو الدعم المالي للاستثمار الخارجي الذي يمكن أن يفيد البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً) سيكون كافياً.

ج. اعتماد أنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي مقابل تنفيذها

أجريت مشاورات ودراسات جدوى حول ما إذا كان من الممكن - بالإضافة إلى وجود نظام لتشجيع الاستثمار الخارجي، أي ما إذا كانت مثل هذه الأدوات قد تم التوقيع عليها أو اعتمادها بطريقة أخرى - فحص مدى تنفيذ النظام فعليًا، أي ما إذا كان النظام ساري المفعول أو حتى ما إذا كانت إحدى البلدان الأقل نموًا قد استفادت منه بالفعل، على سبيل المثال، من خلال تلقي استثمار أجنبي يتم الترويج له من خلال ضمان الاستثمار. وخلصت الدراسة إلى التركيز على البحث في اعتماد نظام للترويج بحد ذاته. وإلا فإن المعلومات المتعلقة بالمرحلة الفعلية للتنفيذ في البلدان الفردية لا تكون متاحة للجمهور عادةً؛ فالبيانات المتفرقة حول الوضع في بعض البلدان لا يمكنها تقديم صورة شاملة وموثوقة للوضع العام. ومع ذلك، قد يكون من الممكن التوصل إلى بعض البيانات المجمعة على المستوى الإقليمي أو العالمي (انظر أدناه).

د. تغطية البلدان الأصلية لأنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي

هناك أيضًا سؤال حول البلدان التي يجب تضمينها في التدبير باعتبارها بلدانًا أصلية لأنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي. ولن يتضمن المؤشر التدابير التي وضعتها البلدان المتقدمة فحسب، بل وأيضاً الاقتصادات الناشئة، وبالتالي قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد أيضاً.

آخر تحديث للبيانات: 2024

البند	2017	2019	2022	2023	2024
وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات استثمار ثنائية مع الدول ذات الاقتصادات الأقل نمواً والنامية، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ		العراق	طاجكستان	باكستان موريتانيا	جيبوتي مصر
وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات استثمار ثنائية مع الدول ذات الاقتصادات الأقل والنامية ودخلت حيز التنفيذ	الأردن ماليزيا				
وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات استثمار ثنائية مع الدول ذات الاقتصادات الأقل والنامية، ولكن تم إنهاء الاتفاقيات.				بلجيكا	

المؤشر 17.6.1 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض من السكان، بحسب السرعة

وصف المؤشر: عدد اشتراكات النطاق العريض للإنترنت الثابت
مصدر البيانات: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
وحدة القياس: عدد الاشتراكات لكل 100 من السكان
مستوى تفصيل البيانات: وطني, النوع الاجتماعي
طرق الحساب: (إجمالي عدد الاشتراكات في النطاق الذين يستخدمون الإنترنت / إجمالي عدد الاشتراكات في النطاق في عينة المسح) * 100
آخر تحديث للبيانات: 2023

البند (%)	السنة				
	2019	2020	2021	2022	2023
الاشتراكات من 256 كيلوبايت إلى أقل من 2 ميجا بايت / الثانية	0.16	0.18	0.21	0.17	0.156
الاشتراكات من 2 ميجابايت إلى أقل من 10 ميجا بايت / الثانية	2.19	1.34	0.91	0.72	0.632
الاشتراكات من 10 ميجابايت إلى 10 جيجا بايت	16.63	20.40	28.33	36.07	42.8

المؤشر 17.8.1 نسبة الذين يستخدمون الإنترنت

وصف المؤشر: يتم تعريف المؤشر كنسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بأنها نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت من أي موقع في الأشهر الثلاثة الأخيرة..
مصدر البيانات: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
وحدة القياس: نسبة مئوية %
مستوى تفصيل البيانات: وطني والقطاع
طرق الحساب:النسبة المئوية للبلدان التي تجمع بيانات عن هذا المؤشر من خلال مسح رسمي، يتم حساب هذا المؤشر بقسمة مجموع عدد الأفراد ضمن النطاق الذين يستخدمون الإنترنت (من أي موقع) في الأشهر الثلاثة الأخيرة على مجموع عدد الأفراد ضمن النطاق. بالنسبة للبلدان التي لم تقم بإجراء مسح، يتم تقدير البيانات استنادا إلى عدد اشتراكات الإنترنت والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي) وعلى بيانات السلاسل الزمنية.
آخر تحديث للبيانات: 2023

النوع الاجتماعي	نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت				
	2019	2020	2021	2022	2023
ذكور	96.5	97.5	100	100	100
إناث	94.6	98.4	100	100	100
إجمالي الأشخاص (15-74 سنوات)	95.7	97.9	100	100	100

المؤشر 17.10.1 متوسط التعريفة الجمركية المرجحة عالميًا

وصف المؤشر: قيمة النسبة المئوية لمتوسط التعريفات الجمركية المرجحة المطبقة على الواردات من السلع في النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها الفصول 1-79 يمكن استخدام متوسط معدل التعريفات الجمركية المطبقة في جميع أنحاء العالم كمؤشر على درجة النجاح الذي حققته المفاوضات المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية.
مصدر البيانات: هيئة الزكاة والضرائب والجمارك
وحدة القياس: نسبة مئوية %
مستوى تفصيل البيانات: وطني
طرق الحساب: من أجل إدراج جميع التعريفات في الحساب، يتم تحويل بعض المعدلات التي يتم التعبير عنها وفق القيمة (مثل الرسوم المحددة) أي بنسبة من قيمة الواردات (ويتم التحويل لخط التعريفة الجمركية لكل مستورد باستخدام طريقة قيمة الوحدة. ويتم احتساب قيم وحدة الاستيراد من قيم الاستيراد والكميات. ولا يمكن توفير سوى عدد محدود من معدلات التعريفات الجمركية غير المرتبطة بالقيمة (الرسوم الفنية) مع مكافئات القيمة ويتم استبعادها من الحساب. وتسمح هذه المنهجية أيضا بإجراء مقارنات بين الدول.
آخر تحديث للبيانات: 2022

المؤشر	السنة				
	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المتوسط الموزون للتعريفة الموزونة على مستوى العالم	3.1	3.5	3.9	3.5	3.5

المؤشر 17.11.1 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية

وصف المؤشر: صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا كحصة من الصادرات العالمية للسلع والخدمات.
مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء
وحدة القياس: نسبة مئوية %
مستوى تفصيل البيانات: وطني
طرق الحساب: تهدف حصة التجارة العالمية إلى مجموعة معينة من أجزاء البلد من إجمالي التجارة.
آخر تحديث للبيانات: 2024

المؤشر	السنة				
	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات (المملكة العربية السعودية)	53.3	55	54.3	54.4	52.9

المؤشر 17.12.1 متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة

وصف المؤشر: متوسط التعريفات الجمركية على الواردات (بالنسبة المئوية) التي تواجهها المنتجات المصدرة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

مصدر البيانات: هيئة الزكاة والضرائب والجمارك

وحدة القياس: متوسط

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: ينبغي تحويل بعض معدلات الرسوم الجمركية غير المعرب عنها بشكل تقييمي مثل الرسوم المحددة (إلى مكافئات تقييمية) أي بنسبة من قيمة الواردات (يتم التحويل على مستوى خط التعريفة لكل مستورد باستخدام طريقة قيمة الوحدة. يتم احتساب قيم وحدة الاستيراد من قيم الاستيراد والكميات. ويمكن توفير سوى عدد محدود من معدلات التعريفات الجمركية غير التقييمية أي الرسوم التقنية (مع المكافئات التقييمية ويتم استبعادها من الحساب. تسمح هذه المنهجية أيضا بإجراء مقارنات ما بين الدول).

آخر تحديث للبيانات: 2022

المؤشر	السنة				
	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية	2.9	3.0	3.1	3.6	3.5

المؤشر 17.13.1 لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي

وصف المؤشر: أُدرجت مؤشرات للحساب الجاري والرأسمالي والمالي لمراقبة التجارة وميزان المدفوعات لكل دولة. وتعتمد استدامة ميزان المدفوعات على كلٍّ من أرصدة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي، بما في ذلك الاحتياطيات الأجنبية.
الحساب الجاري: يُعدّ الحساب الجاري مؤشرًا مهمًّا على صحة الاقتصاد. ويُعرّف بأنه مجموع تدفقات الموارد (الصادرات السلع والخدمات مطروحا منها الواردات)، وصافي الدخل الأولي، والدخل الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن لوحة المعلومات مؤشرات مثل تجارة السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لرصد الانفتاح التجاري للبلد، وبيانات التحويلات المالية الشخصية، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العديد من الاقتصادات النامية، إذ إن أي تغييرات في هذه التدفقات قد يكون لها تأثير كبير على أرصدة الحسابات الجارية للدول النامية (والتي تُعرّف بأنها فجوة الادخار والاستثمار في اقتصاد ما).
الحسابات الرأسمالية والمالية: تُعد بيانات التدفقات الرأسمالية والمالية أساسية لرصد مدى التأثر بالصدمات والقيود على السياسات المالية والنقدية. ويُعدّ تمويل العجز التجاري أو غيره من الاختلالات الحالية من خلال التدفقات الرأسمالية والمالية وسيلةً معقولةً لتحقيق التوازن في الاستهلاك في الاقتصادات الناشئة. وتُعدّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسهم وسيلةً مفضلةً لتمويل عجز الحساب الجاري الخارجي، لأن هذه التدفقات لا تُنشئ ديونًا. تقيس تدفقات الاستثمار في المحافظ الاستثمارية مدى تعرض المستثمرين الأجانب لأسواق السندات والأسهم في البلدان النامية.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: (الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة / الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة) × 100
(مبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي في سنة معينة / مبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي في السنة السابقة) × 100

آخر تحديث للبيانات: 2022

ملاحظة: تم توفير بيانات حول المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الكلي فقط

بنود الاقتصاد الكلي	نسبة مئوية
النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي* للفرد	-2.80
تكوين رأس المال الإجمالي (النمو السنوي للفرد)	-4.74
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (النمو السنوي للفرد)	-1.93
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام (النمو السنوي للفرد)	-2.73
صادرات السلع والخدمات (النمو السنوي للفرد)	-1.03
واردات السلع والخدمات (النمو السنوي للفرد)	-1.37

*(السلاسل المتحركة، 100=2023)

المؤشر 17.14.1 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية القائمة لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة

وصف المؤشر: لغرض هذه المنهجية تم تفسير "اتساق سياسة التنمية المستدامة" كالترابط بين السياسات بشكل عام والتي تغطي أبعاد التنمية المستدامة:

- المؤشر هو مؤشر مركب يغطي الآليات ذات الصلة
- إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام السياسي
- اعتبارات طويلة الأجل في صنع القرار
- التنسيق بين الوزارات وبين القطاعات
- العمليات التشاركية
- الروابط السياسية
- التوافق عبر المستويات الحكومية
- الرصد والإبلاغ من أجل اتساق السياسات
- التمويل من أجل اتساق السياسات

مصدر البيانات: وزارة الاقتصاد التخطيط

وحدة القياس: نسبة مئوية %

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: (أنظر الجدول أدناه)

آخر تحديث للبيانات: 2022

الموضوع	#	المحور الرئيس	الأجوبة	النقاط
1. الالتزام السياسي	1.1	"هل يوجد بيان سياسي واضح على أعلى مستوى حكومي يُظهر الالتزام بسياسات الاتساق من أجل التنمية المستدامة (PCSD)؟ على سبيل المثال، التزام صريح بسياسات الاتساق من أجل التنمية المستدامة في الوثائق أو الاستراتيجيات أو السياسات أو التشريعات الوطنية، بما في ذلك على المستوى القطاعي."	موجود ومطبق بالكامل	4
	1.2	"هل حدّدت الحكومة مجالات أولوية وطنية واضحة لتعزيز سياسات الاتساق من أجل التنمية المستدامة (PCSD)؟ على سبيل المثال، تحديد مجالات أولوية واضحة لمعالجة القضايا التي تتطلب إدارة المفاضلات، أو التي تستلزم التعامل مع الآثار العابرة للحدود، وذلك ضمن سياسة أو استراتيجية أو قانون أو خطة عمل وطنية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة."	موجود ومطبق بالكامل	3
	1.3	"هل حددت الحكومة أدوارًا ومسؤوليات مؤسسية واضحة لتعزيز التنمية المستدامة للأطفال ذوي الإعاقة والإشراف عليها وتنفيذها؟ على سبيل المثال، أنشأ قانون أو توجيه إداري وحدة مركزية أو وزارة أو لجنة مشتركة بين الوزارات مُكلفة بتعزيز التنمية المستدامة للأطفال ذوي الإعاقة والإشراف عليها وتنفيذها."	موجود ومطبق بالكامل	4
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 1. الالتزام السياسي			11

الموضوع	#	المحور الرئيس	الأجوبة	النقاط
2. الرؤية طويلة المدى	2.1	"هل وضعت الحكومة رؤية استراتيجية طويلة المدى للتنمية المستدامة لتعزيز اتساق السياسات؟ على سبيل المثال، بيان رؤية وطنية، أو سياسة، أو استراتيجية، أو خطة عمل تحدد أهدافًا لتحديد ومنع وتخفيف الآثار السلبية الفعلية والمحتملة لعملية صنع القرار على رفاهية الأجيال القادمة وتنميتها المستدامة."	موجود ومطبق بالكامل	4
	2.2	"هل تستخدم الحكومة أدوات التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد لتعزيز اتساق السياسات؟ على سبيل المثال، استخدام أدوات مثل تقييمات الأثر، والاستشراف الاستراتيجي، وتطوير السيناريوهات، وأدوات النمذجة المتكاملة، أو مناهج التفكير النظمي في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لتحديد الآثار السلبية المحتملة على رفاهية الأجيال القادمة وتنميتها المستدامة، ومنعها، والتخفيف من حدتها."	موجود ومطبق بالكامل	4
	2.3	"هل وضعت الحكومة ترتيبات أو آليات مؤسسية مخصصة لدعم رؤية طويلة الأمد لـ PCSD؟ على سبيل المثال، يمكن للهيئات المستقلة، أو مفوض، أو مجلس، أو أمين مظالم للأجيال القادمة، تعزيز رؤية طويلة الأمد لـ PCSD تتجاوز الدورات الانتخابية أو فترات الحكم."	موجود ومطبق بالكامل	4
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 2. الرؤية طويلة المدى			12
3. دمج التنمية المستدامة في السياسات والتمويل	3.1	"هل لدى الحكومة آلية موازنة تُدمج التنمية المستدامة في السياسات القطاعية، وتُعالج أوجه التآزر والتوازن بين مختلف مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟ على سبيل المثال، من خلال استخدام موازنة أهداف التنمية المستدامة (مثل وضع علامات على تدابير الموازنة، إلخ) أو قوائم المراجعة."	موجود ومطبق بالكامل	4
	3.2	"هل لدى الحكومة آليات أو أدوات مخصصة لدمج التنمية المستدامة في الخطط القطاعية أو التمويلية للوزارات المعنية؟ على سبيل المثال، استراتيجيات، أو مبادئ توجيهية، أو لوائح، أو أحكام، أو آليات تنسيق للوزارات والهيئات الحكومية لمواءمة صلاحياتها وسياساتها وأهدافها القطاعية مع أولويات التنمية المستدامة."	موجود ومطبق بالكامل	4
	3.3	"عمليات التنسيق مُمَأسسة وتُنفَّذ بانتظام من خلال آليات رسمية تضمن مواءمة الوزارات مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك رؤية 2030. تتبع جميع الوزارات المعنية إجراءات تنسيق رسمية لضمان توافق سياساتها وخططها بشكل كامل مع رؤية 2030 (التي تُركّز على التنمية المستدامة)."	موجود ومطبق بالكامل	3
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 3. دمج التنمية المستدامة في السياسة والتمويل			11

الموضوع	#	المحور الرئيس	الأجوبة	النقاط
4. التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها	4.1	"هل أنشأت الحكومة آليات تنسيق رفيعة المستوى ذات صلاحيات واضحة لضمان التنسيق الحكومي الشامل لتنمية المجتمع المدني، بما في ذلك على المستوى القطاعي؟ على سبيل المثال، آلية أو هيئة تنسيق رفيعة المستوى، سواءً كانت تابعة لمركز الحكومة أو وزارة تنفيذية رئيسية، حسب الاقتضاء، ذات صلاحيات واضحة وموارد وقدرات لتوقع وحل التباينات في السياسات، بما في ذلك الآثار السلبية المحتملة للسياسات، والتوترات الناشئة عن تباين الأولويات واختلاف المصالح القطاعية"	موجود ومطبق بالكامل	4
	4.2	"هل توجد هياكل حوكمة رسمية أو قنوات غير رسمية لدعم التواصل بين الوزارات والإدارات القطاعية لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع؟ على سبيل المثال، لجان مشتركة بين الوزارات تُحفّز التبادل المفتوح للأفكار والتفكير الإبداعي لمعالجة أهداف السياسات الشاملة وتطوير حلول متكاملة."	موجود ومطبق بالكامل	4
	4.3	"هل توجد برامج محددة لبناء القدرات أو موارد أخرى متاحة لموظفي القطاع العام أو المسؤولين الحكوميين أو الموظفين لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، لتحسين المهارات التي تُمكّن موظفي القطاع العام من تجاوز بيئتهم التشغيلية التقليدية، وتحفزهم على التفكير والتصرف بطرق جديدة ومتعددة التخصصات لتعزيز الاتساق في صنع السياسات."	موجود ومطبق بالكامل	4
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 4. التنسيق على مستوى الحكومة بأكملها			12
5. المشاركة دون الوطنية	5.1	"هل توجد أحكام أو آليات قائمة لمواءمة الخطط والسياسات والميزانيات والأطر التنظيمية الوطنية ودون الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تُحدد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة الإجراءات ذات الصلة وتُلزم بالمشاركة على المستوى دون الوطني؛ أو تُرسخ آليات تبادل البيانات وغيرها من أشكال التفاعل بين المستويات الحكومية بطرق أخرى."	موجود ومطبق بالكامل	4
	5.2	"هل توجد هياكل حوكمة رسمية أو قنوات غير رسمية لدعم التواصل بين المستويات الحكومية الوطنية ودون الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة بين المجتمعات المحلية؟ على سبيل المثال، اللجان المشتركة بين الأقاليم، ومشاركة الحكومات المحلية في المجالس الوطنية لأجندة 2030، ومراكز التنسيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والمحلي."	موجود ومطبق بالكامل	4
	5.3	"هل توجد سجلات أو إجراءات التنسيق بين التنسيق والتعاون الوطني والتعاون الدولي أو التعاون التعاوني من أجل التنمية؟ على سبيل المثال، تُقدم الرائدة الوطنية للخدمات الاستشارية، أو الشبكات، أو تُنسق جهودها مع منظمات دون وطنية تشارك في المبادرات الدولية أو التعاون التعاوني"	موجود ومطبق بالكامل	4
	Subtotal Score for Theme 5. Sub-national Engagement			12

الموضوع	#	المحور الرئيس	الأجوبة	النقاط
6. إشراك أصحاب المصلحة	6.1	"هل توجد آليات تشاركية لضمان إطلاع أصحاب المصلحة وإشراكهم بشكل استباقي في مختلف مراحل دورة سياسات التنمية المستدامة، أو في تطوير مبادرات التنمية المستدامة المجتمعية الشاملة من خلال نهج يشمل المجتمع بأكمله؟ على سبيل المثال، تُمكّن القوانين المخصصة، والمشاورات العامة، واللجان الاستشارية، ومجموعات التركيز، والمنصات الإلكترونية، والاجتماعات الدورية، أو غيرها من الوسائل، من المشاركة في صنع القرار، وجمع الملاحظات، ومعالجة قضايا التماسك، والتعاون في إيجاد حلول تشمل مختلف مستويات المجتمع."	موجود ومطبق بالكامل	4
	6.2	"هل توجد آلياتٌ للتواصل مع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، والدفاع عن احتياجاتها ومشاركتها في صنع القرار للنهوض بالتنمية المستدامة الشاملة؟ على سبيل المثال، التشاور مع مختلف الفئات أو إشراكها كمشاركين في وضع خطط عمل تُدمج، بشكل متكامل، مبدأ عدم إغفال أحد في السياسات العامة وتدابير الإصلاح، مع التركيز على تدابير مُحددة تدعم الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب، وتعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي."	موجود ومطبق بالكامل	3
	6.3	"هل وضعت الحكومة آليات لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في اتساق سياسات التنمية المستدامة على مختلف مستويات الحوكمة، للنهوض بأفضل الممارسات وتشجيع التعلّم بين الأقران؟ على سبيل المثال، المشاركة من خلال الحملات العالمية أو الوطنية، وحوارات السياسات، والعمليات الحكومية الدولية، ومبادرات بناء القدرات، والتعبئة المجتمعية."	موجود ومطبق بالكامل	4
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 6. إشراك أصحاب المصلحة			11
7. تقييم الأثر	7.1	"هل لدى الحكومة أي آليات أو أدوات لإجراء تقييمات دورية لأثر السياسات لتحديد أي آثار إيجابية أو سلبية على التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تُستخدم بانتظام في مختلف القطاعات الحكومية أدوات راسخة، مثل تحليل التكلفة والعائد، وأطر المؤشرات لتتبع فعالية السياسات، أو أدوات أخرى مثل تقييمات الأثر التنظيمي، والبيئي، والجنساني، والاجتماعي، والاستراتيجي، لتقييم السياسات ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة."	موجود ومطبق بالكامل	4
	7.2	"هل وضعت الحكومة تقييمات مسبقة ولاحقة لأثر السياسات تأخذ في الاعتبار الآثار العابرة للحدود؟ على سبيل المثال، تُستخدم بانتظام في مختلف القطاعات الحكومية أدوات راسخة، مثل تحليل التكلفة والعائد، وتقييمات الأثر العابر للحدود، ومشاورات أصحاب المصلحة المتعددين، وأطر المؤشرات، أو غيرها من الأدوات، لتقييم الآثار العابرة للحدود للسياسات على التنمية المستدامة."	موجود ومطبق بالكامل	3
	7.3	"هل لدى الحكومة أي آليات لبناء قدرات القطاع العام على جمع وتحليل الأدلة حول كيفية تأثير السياسات أو القوانين أو اللوائح المختلفة على التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، تدريب مصمم لتمكين موظفي الخدمة المدنية من معالجة الآثار الإيجابية والسلبية للسياسات أو القوانين أو اللوائح على التنمية المستدامة بشكل استراتيجي."	موجود ومطبق بالكامل	4
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 7. تقييم الأثر			11

الموضوع	#	المحور الرئيس	الأجوبة	النقاط
8. الرصد والتقييم وإعداد التقارير	8.1	"هل لدى الحكومة أي أنظمة لإدارة المعلومات أو آليات مماثلة لتحديد البيانات والمؤشرات و/أو المعلومات الأخرى وتجميعها بشكل مترابط لرصد التقدم المحرز في التنمية المستدامة؟ على سبيل المثال، مركزية البيانات والمؤشرات والمعلومات الموثوقة المتوفرة لرصد التأثيرات الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المفروضة خارج الحدود الوطنية (التأثيرات العابرة للحدود)."	موجود ومطبق بالكامل	4
	8.2	"هل لدى الحكومة آليات لتقديم تقارير منتظمة وشفافة إلى الهيئات الوطنية المعنية (مثل البرلمان أو الوزارات أو غيرها) حول التقدم المحرز في استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد عام 2030؟ على سبيل المثال، تُقدّم تقارير منتظمة إلى البرلمان أو الوزارات أو غيرها من الهيئات حول التقدم المحرز في استراتيجية التنمية المستدامة لما بعد عام 2030. ويمكن أيضًا تضمين معلومات حول التقدم المحرز في التقارير الوطنية الطوعية وفي التقارير المتعلقة بأنشطة التعاون الإنمائي."	موجود ومطبق بالكامل	4
	8.3	"هل لدى الحكومة آلياتٌ تضمن تقييم نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (PCSD) بانتظام، واستخدامها لاتخاذ إجراءات تكيفية، بما في ذلك ما يتعلق بالتآزر والتوازنات المحتملة بين السياسات القطاعية؟ على سبيل المثال، تُقيّم أنظمة التقييم بشكل منهجي اتساق السياسات مع الأولويات والسياسات القطاعية المختلفة، مما يُوفر رؤىً عمليةً لصانعي السياسات."	موجود ومطبق بالكامل	4
	المجموع الفرعي للنقاط للموضوع 8. الرصد والتقييم وإعداد التقارير			12
الإجمالي				92

المؤشر 17.18.1 مؤشرات القدرة الإحصائية

وصف المؤشر: إن جرد البيانات المفتوحة هو تقييم لتغطية وانفتاح البيانات المقدمة على المواقع الإلكترونية التي تديرها المكاتب الإحصائية الوطنية وأي موقع حكومي رسمي يمكن الوصول إليه من موقع المكاتب الإحصائية الوطنية، بالإضافة إلى بوابة أهداف التنمية المستدامة الرسمية للبلد.

القدرة على إنتاج مجموعة من الإحصاءات الرسمية من قواعد البيانات الوطنية لدعم أهداف التنمية المستدامة: يشير مؤشر تغطية جرد البيانات المفتوحة إلى مدى توفر مؤشرات إحصائية مهمة في 22 فئة من الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. يتم تقييم كل فئة بيانات بناءً على خمسة عناصر للتغطية (انظر أدناه) تقيس مدى اكتمال عروض البيانات التي تقدمها الدولة.

يتم جمع المعلومات حول جميع العناصر لكل مجموعة بيانات يتم تقييمها في جرد البيانات المفتوحة، باستثناء العنصرين 4 و5 (انظر أدناه) اللذين لم يتم تضمينهما لبعض فئات البيانات أو للدول الصغيرة.

عناصر التغطية الخمسة (الموضحة بمزيد من التفصيل في 4.ج) هي:

1. توافر المؤشرات والتصنيفات.
2. توافر البيانات في السنوات الخمس الماضية.
3. توافر البيانات في السنوات العشر الماضية.
4. توافر البيانات على المستوى الجغرافي الإداري الأول.
5. توافر البيانات على المستوى الجغرافي الإداري الثاني.

تُمنح الدرجات لكل عنصر من عناصر كل فئة بيانات، وليس للمؤشر. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لكل فئة بيانات أن تسجل درجة أعلى في عناصر التغطية من 2 إلى 5 من عنصر التغطية 1. يتم حساب الدرجات الإجمالية عبر الفئات والعناصر.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: عدد

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب: تم حساب المؤشر بناء على الخصائص الخلفية للمؤشرات..

آخر تحديث للبيانات: 2024

الهدف	رقم المؤشر	ما تم تغطيته من خصائص في تقرير 2024	حالة التغطية
الهدف 1: القضاء على الفقر	1.3.1	إجمالي السكان المشمولين بنظام الحماية	تغطية جزئية
		الأطفال/الأسر	
		لا تتوفر	
		النوع الاجتماعي	لا تتوفر
	2.2.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	2.2.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	2.2.3	وطني	لا تتوفر
	c.1.2	وطني	تغطية كاملة
	3.1.1	القطاع	تغطية كاملة
	3.1.2	النوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	3.2.1	النوع الاجتماعي	تغطية كاملة

الهدف	رقم المؤشر	ما تم تغطيته من خصائص في تقرير 2024	حالة التغطية
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	3.3.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	3.3.2	لا تتوفر	تغطية جزئية
	3.3.3	لا تتوفر	لا تتوفر
	3.3.4	وطني	تغطية جزئية
	3.3.5	وطني	لا تتوفر
	3.4.1	نوع المنتج ومستوى فروقات الأسعار	تغطية كاملة
	3.4.2	وطني	تغطية كاملة
	3.5.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	3.6.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	3.7.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	3.7.2	النوع الاجتماعي	لا تتوفر
	3.8.1	النوع الاجتماعي	لا تتوفر
	3.8.2	النوع الاجتماعي ووطني	تغطية جزئية
		لا تتوفر	تغطية جزئية
		النوع الاجتماعي والنرض	تغطية كاملة
	3.9.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	3.9.3	النوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	a.1.3	النوع الاجتماعي	لا تتوفر
	b.1.3	لا تتوفر	تغطية جزئية
	b.3.3	لا تتوفر	تغطية جزئية
	c.1.3	لا تتوفر	لا تتوفر
	4.1.1	وطني	لا تتوفر
	4.1.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	4.2.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	4.2.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	4.3.1	النوع الاجتماعي	لا تتوفر
	4.4.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	4.5.1	الدولة	تغطية كاملة
	4.6.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	c.1.4	لا تتوفر	تغطية جزئية
	5.1.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	5.4.1	وطني	تغطية كاملة
	5.5.1	النوع الاجتماعي وحالة استكمال المرحلة	تغطية كاملة
	5.5.2	النوع الاجتماعي	تغطية كاملة

الهدف	رقم المؤشر	ما تم تغطيته من خصائص في تقرير 2024	حالة التغطية
الهدف 4: التعليم الجيد	5.6.1	النوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	b.1.5	النوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	8.5.1	العمر والنوع الاجتماعي	تغطية كاملة
	8.5.2	النوع الاجتماعي والمهارة	تغطية جزئية
	10.3.1	النوع الاجتماعي	تغطية كاملة
		الفئة العمرية والنوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	11.5.1	السياسات التعليمية الوطنية وتقييم الطلاب	تغطية كاملة
		الخدمة	تغطية جزئية
	13.1.1	نوع التمويل	تغطية جزئية
		النوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	16.1.1	توجد أطر قانونية لتعزيز وإنفاذ ومراقبة المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس	تغطية جزئية
	16.1.4	اعمار النساء 24-20 سنة	تغطية جزئية
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	16.7.1	النوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	16.9.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	b.1.16	لا تتوفر	تغطية جزئية
	17.8.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	5.5.2	النوع الاجتماعي	لا تتوفر
	5.6.1	وطني	لا تتوفر
	b.1.5	لا تتوفر	تغطية جزئية
	c.1.5	لا تتوفر	تغطية كاملة
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	6.1.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	6.2.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	6.3.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	6.4.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	6.4.2	المستوى الوطني والمناطق	لا تتوفر
	6.5.1	وطني	لا تتوفر
	6.5.2	لا تتوفر	تغطية كاملة
	b.1.6	لا تتوفر	تغطية كاملة
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	7.1.1	وطني	لا تتوفر
	7.1.2	وطني	لا تتوفر

الهدف	رقم المؤشر	ما تم تغطيته من خصائص في تقرير 2024	حالة التغطية
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	8.1.1	العمر والنوع الاجتماعي	تغطية كاملة
	8.2.1	العمر والنوع الاجتماعي	تغطية كاملة
	8.5.1	العمر والنوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	8.5.2	القطاع الاقتصادي والمهنة	تغطية جزئية
	8.6.1	وطني	تغطية كاملة
	8.8.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	8.8.2	لا تتوفر	تغطية كاملة
	8.9.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	8.10.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	8.10.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	b.1.8	لا تتوفر	تغطية كاملة
الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	9.1.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	9.1.2	لا تتوفر	تغطية كاملة
	9.2.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	9.2.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	9.3.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	9.5.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	9.5.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	b.1.9	لا تتوفر	تغطية كاملة
	c.1.9	لا تتوفر	تغطية جزئية
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	10.3.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	10.4.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	10.5.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	a.1.10	لا تتوفر	لا تتوفر
	b.1.10	مدينة فقط	لا تتوفر
	c.1.10	لا تتوفر	لا تتوفر
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	11.3.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	11.3.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	11.4.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	11.5.1	مدينة فقط	لا تتوفر
	11.5.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	11.6.2	لا تتوفر	تغطية جزئية
	11.7.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	b.1.11	المنتج	تغطية كاملة
	b.2.11	الاتفاقية	تغطية كاملة

الهدف	رقم المؤشر	ما تم تغطيته من خصائص في تقرير 2024	حالة التغطية
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	12.3.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	12.4.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	12.4.2	السياسات التعليمية الوطنية وتقييم الطلاب	لا تتوفر
	12.6.1	أدوات موحّدة للمحاسبة و جداول نظام المحاسبة البيئية	لا تتوفر
	12.8.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	b.1.12	لا تتوفر	تغطية جزئية
الهدف 13: العمل المناخي	13.1.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	13.1.2	وطني	تغطية كاملة
	13.1.3	السياسات التعليمية الوطنية وتقييم الطلاب	تغطية كاملة
	13.2.1	وطني	تغطية كاملة
	13.3.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
الهدف 14: الحياة تحت الماء	14.5.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	14.6.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	14.7.1	وطني	تغطية كاملة
	b.1.14	وطني	تغطية كاملة
الهدف 15: الحياة في البر	15.1.1	وطني	تغطية كاملة
	15.1.2	لا تتوفر	تغطية كاملة
	15.2.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	15.3.1	حسب النوع ووطني	لا تتوفر
	15.4.2	وطني	لا تتوفر
	15.5.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	15.8.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	16.1.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	16.1.4	العمر والنوع الاجتماعي	تغطية جزئية
	16.6.1	العمر	تغطية كاملة
	16.7.1	وطني	تغطية جزئية
	16.9.1	حسب نوع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سواء كانت أمين المظالم، أو لجنة حقوق الإنسان، أو هيئة استشارية، أو معهد قائم على البحث،	تغطية جزئية
	16.10.2	لا تتوفر	تغطية كاملة
	a.1.16	لا تتوفر	لا تتوفر
	b.1.16	لا تتوفر	لا تتوفر

الهدف	رقم المؤشر	ما تم تغطيته من خصائص في تقرير 2024	حالة التغطية
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	17.1.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	17.1.2	وطني	لا تتوفر
	17.3.1	وطني	لا تتوفر
	17.3.2	الدول المستهدفة بأنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي	تغطية كاملة
	17.4.1	أنواع أنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي	تغطية كاملة
	17.5.1	أنواع/ أشكال اشتراكات النطاق العريض	تغطية كاملة
		النوع الاجتماعي	
	17.6.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	17.8.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	17.10.1	لا تتوفر	لا تتوفر
	17.11.1	النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	لا تتوفر
	17.12.1	تكوين رأس المال الإجمالي (النمو السنوي للفرد)	لا تتوفر
	17.13.1	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (النمو السنوي للفرد)	تغطية جزئية
		الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام (النمو السنوي للفرد)	
		صادرات السلع والخدمات (النمو السنوي للفرد)	
		واردات السلع والخدمات (النمو السنوي للفرد)	
		وطني	
		سلسلة زمنية من 10 سنوات	
	17.14.1	لا تتوفر	تغطية كاملة
	17.18.1	لا تتوفر	تغطية جزئية
	17.18.2	لا تتوفر	لا تتوفر
	17.18.3	None	لا تتوفر
	17.19.2	None	لا تتوفر

المؤشر 17.18.2 عدد البلدان التي لديها تشـريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

وصف المؤشر: يشير المؤشر إلى عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية تتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. أي عدد البلدان التي لديها تشريع إحصائي يتقيد بمبادئ United Federation of Planets UNFOP
البلدان التي يحتوي قانونها على أحكام ترتبط بالمبادئ العشرة كلها.
التشريعات الإحصائية الوطنية: يحدد قانون الإحصاء القواعد واللوائح والتدابير المتعلقة بالتنظيم والإدارة والرصد والتفتيش على الأنشطة الإحصائية بطريقة منهجية، والقوة والفعالية والكفاءة لضمان التغطية الكاملة والدقة والاتساق مع حقيقة الصورة من أجل توفير مرجعية لتوجيه السياسات والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي، والمساهمة في تنمية البلاد لتحقيق الثروة، والثقافة، والرفاه، والإنصاف. المبادئ الأساسية للأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها الخاصة التي عقدت في الفترة من 22 إلى 21 نيسان / أبريل 1992 هي:
المبدأ -1 توفر الإحصاءات الرسمية عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في نظام المعلومات الخاص بالمجتمع، حيث تخدم الحكومة والاقتصاد والجمهور ببيانات عن الحالة الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية. والبيئية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تجميع الإحصاءات الرسمية التي تفي باختبار المنفعة العملية وإتاحتها على أساس غير متحيز من قبل الوكالات الإحصائية الرسمية لتكريم استحقاق المواطنين للمعلومات العامة.
المبدأ -2 للاحتفاظ بالثقة في الإحصاءات الرسمية، يتعين على الوكالات الإحصائية أن تقرر وفقا الاعتبارات مهنية بحتة، بما في ذلك المبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية، بشأن أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها.
المبدأ 3. لتسهيل التفسير الصحيح للبيانات، يتعين على الوكالات الإحصائية تقديم المعلومات وفقا للمعايير العلمية المتعلقة بمصادر الإحصاءات وطرقها وإجراءاتها.
المبدأ -4 يحق للوكالة الإحصائية التعليق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وإساءة استعمالها.
المبدأ -5. يجوز استخلاص بيانات للأغراض الإحصائية من جميع أنواع المصادر، سواء أكانت مسوح إحصائية أو سجلات إدارية. تقوم الوكالات الإحصائية باختيار المصدر فيما يتعلق بالجودة والتوقيت والتكاليف والعبء على المستجيبين.
المبدأ -6 يجب أن تكون البيانات الفردية التي تجمعها الوكالات الإحصائية أغراض التجميع الإحصائي، سواء أكانت تشير إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، سرية للغاية وتستخدم حصرا للأغراض الإحصائية.
المبدأ -7 نشر القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.
المبدأ -8 التنسيق فيما بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أساسي لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.
المبدأ -9 يعزز استخدام الوكالات الإحصائية في كل بلد للمفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.
المبدأ -10 يساهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان. المبدأ -22 يساهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان. المبدأ.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء

وحدة القياس: استراتيجية

مستوى تفصيل البيانات: وطني

طرق الحساب:

آخر تحديث للبيانات: 2024

استراتيجية وطنية للتطوير الإحصائي	لتحقيق رؤية 2030، تبنت المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية للتطوير الإحصائي، صدرت بموافقة مجلس الوزراء. ترتكز الإستراتيجية الوطنية للتطوير الإحصائي على خمس ركائز استراتيجية متكاملة وتحدد أهدافاً طويلة المدى يجب تحقيقها بحلول عام 2030. وهذه المحاور هي كما يلي:
	1) استخدام البيانات والمعلومات الإحصائية (الطلب) ؛ 2) إنتاج البيانات والمعلومات؛ (3) أحدث التقنيات. 4) التواصل والوعي. و 5) الحوكمة. https://www.stats.gov.sa/ar/page/6

عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية		
المبدأ	الإجابة	
	نعم	لا
المبدأ 1: الصلة بالموضوع، والنزاهة، وتكافؤ فرص الوصول: هل يشترط تشريعكم الإحصائي تجميع الإحصاءات الرسمية ونشرها على أساس مستقل ونزيه؟	✓	
المبدأ 2: المعايير والأخلاقيات المهنية: هل يشترط تشريعكم الإحصائي أساليب وإجراءات موثوقة تتوافق مع المعايير العلمية والمهنية لجمع الإحصاءات الرسمية ومعالجتها وتخزينها؟	✓	
المبدأ 3: المساءلة والشفافية: هل يتضمن التشريع الإحصائي أحكامًا بشأن كيفية عرض الإحصاءات العامة وأساليبها؟	✓	
المبدأ 4: منع إساءة الاستخدام: هل يخول تشريعكم الإحصائي الهيئات الإحصائية الإبلاغ عن إساءة استخدام الإحصاءات؟	✓	
المبدأ 5: مصادر الإحصاءات الرسمية: هل يتضمن تشريعكم الإحصائي تفويضًا واضحًا للوكالات الإحصائية بجمع البيانات من جميع المصادر وفقًا لمعايير الجودة المعمول بها؟	✓	
المبدأ 6: السرية: هل يفرض تشريعكم الإحصائي سرية البيانات المجمعة تمامًا، وسيتم استخدامها حصريًا للأغراض الإحصائية؟	✓	
المبدأ 7: التشريع: هل تشريعكم الإحصائي متاح للجمهور؟	✓	
المبدأ 8: التنسيق الوطني: هل يشترط تشريعكم الإحصائي التنسيق بين الهيئات الإحصائية داخل بلدكم	✓	
المبدأ 9: استخدام المعايير الدولية: هل يتطلب تشريعكم الإحصائي مواءمة الأساليب والتصنيفات مع المعايير الدولية؟	✓	
المبدأ 10: التعاون الدولي: هل يشترط/يشجع تشريعكم الإحصائي على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاء؟	✓	

المؤشر 17.18.3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصـــائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ حسب مصدر التمويل

وصف المؤشر: يستند مؤشر عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ إلى التقرير السنوي عن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وبالتعاون مع شركائها، تقدم باريس 21 تقارير عن التقدم القطري في تصميم وتنفيذ الخطط الإحصائية الوطنية. المؤشر إما (1) تنفيذ استراتيجية أو (2) تصميم استراتيجية أو (3) في انتظار اعتماد الاستراتيجية في العام الحالي
مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء
وحدة القياس: استراتيجية
مستوى تفصيل البيانات: وطني
طرق الحساب: المؤشر إما (1) تنفيذ استراتيجية أو (2) تصميم استراتيجية أو (3) في انتظار اعتماد الاستراتيجية في العام الحالي.
آخر تحديث للبيانات: 2024
ملاحظة: المملكة العربية السعودية دولة مانحة وليست دولة مستفيدة

المملكة العربية السعودية لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل		
المبدأ	الإجابة	
	نعم	لا
هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية بتمويل من الجهات المانحة		✓
هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية بتمويل من الحكومة	✓	
هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية بتمويل من جهات أخرى		✓
هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية ممولة بالكامل	✓	
هل المملكة العربية السعودية لديها خطط إحصائية وطنية قيد التنفيذ	✓	

المؤشر 17.19.1 القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية

لا ينطبق على المملكة العربية السعودية

المؤشر 17.19.2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة في المئة في تسجيل المواليد ونسبة 80% في المئة في تسجيل الوفيات

وصف المؤشر: يتتبع المؤشر نسبة البلدان التي أجرت تعدادا واحدا على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية. ويشمل ذلك أيضا البلدان التي تجمع إحصاءات السكان والمساكن الخاصة بها بشكل مفصل من سجلات السكان، أو السجلات الإدارية، أو مسوح العينات، أو غيرها من المصادر أو مجموعة من هذه المصادر.
مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء
وحدة القياس: استراتيجية
مستوى تفصيل البيانات: وطني
طرق الحساب: -
آخر تحديث للبيانات: 2024

استراتيجية	أجرت المملكة العربية السعودية تعداداً للسكان والمساكن في الأعوام 1974 و 1992 و 2004 و 2010، و2022حققت 98٪ من تسجيل المواليد. كما تقوم الحكومة السعودية ممثلة بالهيئة العامة للإحصاء بإجراء المسوح وتتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى فيما يخص العمل على السجلات الإدارية.

البند	الإجابة	
	نعم	لا
تم إجراء تعداد سكاني واحد على الأقل خلال السنوات العشر الماضية	✓	
حققت المملكة العربية السعودية 98% من تسجيل المواليد	✓	
حققت المملكة العربية السعودية 97% من تسجيل الوفيات	✓	

65 عاماً YEARS

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

stats.gov.sa 199009
@stats_saudi stats.saudi Gastat